

الوساطة المالية

عند الحديث عن البنوك التجارية يبرز مفهوم الوساطة المالية كون البنوك التجارية تعتبر من أهم وأقدم المؤسسات التي يقوم نشاطها على الوساطة المالية، لذلك سنعرج أولاً على الوساطة المالية من خلال تبيان مفهومها وأدوارها وأنواع مؤسساتها قبل التطرق إلى البنوك التجارية.

أ. مفهوم الوساطة المالية:

تعرف الوساطة المالية على أنها الحالة التي تقوم المؤسسات المالية فيها بتجميع موارد مالية من الأعوان الاقتصاديين ذوي الفوائض المالية وتضعها في فائدة الأعوان ذوي العجز المالي كما تعرف على أنها عبارة عن تدخل المؤسسات المالية الوسيطة كطرف ثالث بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي أو المقرضين والمقترضين، حيث تتم عملية التبادل ولكن بطريقة غير مباشرة، حيث تقوم المؤسسات الوسيطة بقبول الودائع والمدخرات من المقرضين ومن ثم تصدر أصولاً مالية ثانوية لهم أكثر ضماناً، وقبول الأصول المالية الصادرة من المقرضين ذوي العجزات المالية

ب. أدوار الوساطة المالية:

تؤدي الوساطة المالية من خلال مؤسساتها أدواراً مهمة ضمن النظام النقدي والمالي، نذكر أهمها فيما يلي:

1. تحويل المخاطر:

إن الدور الأساسي للوسطاء الماليين، كما سبق وأن أشرنا إليه، هو التوسط بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي، وذلك من خلال شراء أصولاً مالية أولية من المقرضين النهائيين (الإقراض)، وخلق أوراقها المالية غير المباشرة (الثانوية) الخاصة التي يحصل عليها المقرضون النهائيون (الاقتراض أو قبول الودائع)

ويقصد بتحويل المخاطر: نقل الأصول المالية من حالة الأصول الخطرة إلى أصول أكثر أماناً بالنسبة إلى المستثمرين أو المقرضين

لقد تمكن الوسطاء الماليون وخاصة البنوك التجارية من القيام بهذا الدور وتحقيق عوائد مجزية منه، سواء للوسطاء الماليين أنفسهم أو للمتعاملين معهم، وذلك من خلال العديد من الصفات والمزايا التي تتمتع بها هذه المؤسسات، ونذكر أهمها فيما يلي:

- يملك الوسطاء الماليون، من ناحية إدارة الأصول المالية الأولية التي بحوزتهم، خبرة في تقييم ومعالجة الأخطار المرتبطة بها (كأخذ ضمانات)، في حين أنها غير متوفرة لدى المقرضين الأفراد؛
- بإمكان الوسطاء الماليين، باستخدام قانون الأعداد الكبير، التنويع بشكل مدروس في محفظة أصولهم المالية، والحد من المخاطر المعرضون لها؛
- يستفيد كذلك الوسطاء الماليون من ضمان حكومي (البنك المركزي) من ناحية الملاءة، مما يزيد من ثقة المتعاملين معهم؛
- قدرة الوسطاء الماليين على تخفيض التكاليف: ويظهر هذا من خلال ناحيتين:
 - تكاليف جمع المعلومات، حيث أن كبر حجم الاستثمارات المجمعة من قبل الوسطاء الماليين تجعلهم يستفيدون من اقتصاديات الحجم، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف. كما أن الاطلاع الدائم على عمليات الشركات المقترضة (خاصة في حالة البنوك) يمكنها من معرفة أحوالها المالية على عكس المستثمر أو المقرض الفرد؛
 - تكاليف المعاملات، وهي تكاليف بيع وشراء الأوراق المالية. فنظراً لكبر حجم تعاملات الوسطاء الماليين مقارنة بالمستثمر الفرد، تحقق اقتصاديات الحجم في تكلفة المعاملات أيضاً. بالإضافة إلى أن هامش الربح أو الفرق بين سعر بيع الورقة وسعر شرائها عادة يكون أقل في حالة الشراء أو البيع بكميات كبيرة
- قدرة الوسطاء الماليين على المقابلة أو التوفيق بين الأصول والخصوم رغم اختلاف آجالها، أو ما يعرف بالوساطة الزمنية (Maturity Intermediation)، حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تعطي قروضاً طويلة الأجل وفي نفس الوقت يكون عليها التزامات قصيرة الأجل للمدخرين، وذلك من خلال قدرتها على التعامل مع التغير في أسعار الفائدة أو مخاطر سعر الفائدة.

2. وساطة في مجال السيولة:

تتمثل هذه الوساطة في جلب فائض السيولة من المودعين، وتحويلها إلى المحتاجين إليها، مع الأخذ في الحسبان المطلوب من السيولة من أصحابها في أي وقت (أي سحبات المودعين). وتقوم هذه الوساطة على

اعتبار أساسي وهو أن المودعين لا يطلبون ودائعهم كلها وفي نفس الوقت، وهو ما يجعل جزءاً من الودائع الجارية يتحول إلى ودائع مستقرة يمكن استخدامها في توظيفات متوسطة الأجل، ومنها قروض الاستثمار.

3. وساطة في مجال المعلومات:

يتمثل دور الوسيط المالي هنا، بما يملكه من خبرة وهيئات متخصصة، في تنوير أصحاب الأموال (أصحاب الفوائض المالية) والمستثمرين (الطالبين للأموال) بالمعلومات حول المشاريع المتوفرة والعوائد المتوقعة منها والمخاطر المرفقة بها وبتكلفة متواضعة. فالمدخرون لا يملكون معلومات عن المستثمرين ولا عن مشاريعهم، والمستثمرون لا يدركون رغبات المدخرين وتفضيلاتهم، ويقع الوسيط المالي بينهما لتحقيق التوافق بما يخدم مصلحة الطرفين

4. الوساطة المالية للاستثمارات الصغيرة:

لا يمكن للمدخر الفرد ذو الموارد المحدودة شراء أوراق مالية بأسعار مرتفعة، ولكنه من خلال المؤسسات المالية يمكنه الاستثمار في هذه الأوراق وتحقيق نفس العائد الذي يحققه المستثمر ذو الموارد الكبيرة، حيث تقوم المؤسسة المالية الوسيطة بتجميع هذه الأموال المحدودة واستثمارها، وبذلك يحقق صغار المدخرين عائد أعلى مما لو استثمر كل واحد منهم على حدة.

5. تحويل الثروة من فترة لأخرى:

وهي تعني قدرة هذه المؤسسات على تحويل الأموال وادخارها من فترة لأخرى. فمثلاً ادخار الأموال في فترة الشباب إلى فترات الكبر تعتبر ميزة لا توفرها إلا مثل هذه المؤسسات، مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد.

6. تقديم خدمات الدفع:

تقدم المؤسسات المالية مثل البنوك أنظمة الدفع المختلفة مثل تظهير الشيكات وخدمات السحب أو الدفع الإلكتروني وغيرها.

7. التأثير في السياسة النقدية:

تعتبر ودائع البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى وسائل مقبولة للتعامل بين أفراد المجتمع، مما جعل لها تأثير على السياسة النقدية. فودائع هذه المؤسسات مكون هام للمعروض من النقود والتي تؤثر على معدلات التضخم،

وبالتالي تعتبر البنوك هي الطريق الذي تؤثر من خلاله السياسة النقدية على بقية القطاع المالي وعلى الاقتصاد ككل.

ج. أنواع الوسطاء الماليون:

ويصنّف الوسطاء الماليين على أساس طرق حصولهم على الأموال إلى ثلاثة أنواع:

1. مؤسسات الودائع:

هي تلك المؤسسات التي موردها الرئيسي لأصولها السائلة من ودائع ومدخرات الأفراد والأسر وقطاع الأعمال والحكومة. وأهمها البنوك التجارية، كما توجد أنواع أخرى كمؤسسات أو جمعيات الادخار وغيرها.

2. المؤسسات التعاقدية:

وهي تلك المؤسسات التي تدخل في تعاقدات مع زبائنها بغرض ترقية مدخراتهم، أو تقديم الحماية المالية لهم في حالة تعرضهم للمخاطر المختلفة (الحوادث، الخسائر المالية أو المادية بسبب الكوارث)، مثل شركات التأمين، صناديق الادخار والمعاشات، حيث نجد أن ملكية شركات التأمين تشبه ملكية المجموعة الأولى حيث حملة أسهمها هم أصحابها، بينما صناديق المعاشات وهي من نوع المؤسسات التشاركية، حيث ملكيتها تعود إلى مودعيها وفي ذلك تختلف عن المجموعة الأولى من حيث الملكية

3. مؤسسات الاستثمار:

يقدم هؤلاء الوسطاء أوراق مالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل يمكن أن يحتفظ بها المستثمر لآجال طويلة أو يبيعها إذا احتاج إلى أمواله. ومثال ذلك البنوك المتخصصة، صناديق استثمار الأسهم، وصناديق استثمار السندات، وصناديق استثمار الأوراق المالية طويلة الأجل.